أولا:واقع الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال.

إن التطرق للتعليم العالي غداة الاستقلال لا يلغي امتداده إلى عهد ما قبل الاستعمار، حيث يقول في هذا الصدد "موريس بولارد" أحد الكتاب الفرنسيين في كتابه الموسوم "تعليم الأهالي في الجزائر": "كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن من الفلسفة، والأدب والعلوم، وقواعد اللغة، والشريعة الإسلامية، وعلم الفلك، كل هذه العلوم كان يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين أنفسهم، كما كانت هناك مدارس متخصصة في تعليم القضاء الشرعي، وكان الولاة يختارون مستشاريهم من صفوة المتعلمين من خريجي تلك المعاهد".

ويؤكد هذا القول "كومي أوجين" أحد الأدباء الفرنسيين الذي اهتز له مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث أدلى بتقرير لهذا المجلس علم 1894 قائلا: "أن ما لاشك فيه أن التعليم في الجزائر كان عام 1830 أكثر انتشارا وأحسن حالا عما عليه الآن، فقد كان هناك أكثر من ألفي مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي وكان يتولى فيها التدريس نخبة من الأساتذة الأكفاء، كما أن الطلاب كانوا من الشباب المتعطش للعلم"**(نعيم حبيب الجنيني،1982، 110)**.

وعن التعليم العالي بالجزائر ابان الاحتلال الفرنسي فقد جاء قانون 20 ديسمبر1879 و بفضل أموال المحاصيل الزراعية الكبرى سنة 1880 التي شكلت الثروة الأولى في الجزائر آنذاك فقد تم تأسيس أربع مدارس للتعليم العالي بمدينة الجزائر و المتخصصة في الطب الصيدلة و الحقوق و الآداب . **(mélia j , ,1950,p,35)**

و في سنة 1895 طرح سؤال عن مدى إمكانية تحول هذه المدارس الأربعة إلى جامعة. ودرس هذا الطرح مع مدير التعليم العالي في وزارة التكوين المدني L . Vincent الذي صرح بأن المجهودات المبذولة في المدارس الأربعة تستحق أن تتوج بجامعة في مدينة الجزائر في أقرب وقت. وأعطى وزير التكوين المدني عام 1905 تصريح بتحويل المدارس إلى جامعة في مدينة الجزائر الأمر الذي تأكد فعلا مع تصريح حاكم الجزائر Jonnart يوم 11 مارس 1907 بتأسيس جامعة تسمى جامعة إفريقيا الفرنسية و في ظل هذه الوضعية توصلت الحكومة الفرنسية في ماي 1909 إلى وضع هذا المشروع على طاولة نواب المجلس الوطني ، الذي صودق عليه يوم 5 جويلية 1909 . وفتحت الجامعة أبوابها خلال السنة الدراسية 1909- 1910 . و شهدت تطورا من حيث عدد الطلبة الذي وصل عددهم عام 1930 إلى 2014 طالب، و إلى 4000

طالب عام 1940 في جل التخصصات طب ، حقوق،علوم و آداب. و ارتفع عددهم إلى 4500 طالب عام 1947 .**(Ibid ,pp,89- 110)**

و بعد الاستقلال كان على الدولة الجزائرية أن تتحمل عناء التركة الثقيلة والمتمثلة في الجهل والتخلف الذي شمل مختلف القطاعات. وتجلت الملامح الأولى للاهتمام بقطاع التعليم العالي في المبادئ التي أقرها مشروع برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوان سنة 1962، من أجل محو الأمية، وتنمية الثقافة الوطنية، وكانت الدعوة إلى:

- إحياء وتجديد الثقافة الوطنية والتعريب المتدرج للتعليم على أساس عملي، ووسائل ثقافية حديثة.

- المحافظة على الشخصية الوطنية والثقافة الشعبية.

- توسيع نظام التعليم عن طريق توفير التعليم للجميع وفي كل المستويات.

- جزأرة البرامج من خلال تكييفها لواقع البلاد.

- توسيع مجال الطرق التربوية الجماهيرية، وتجنيد كافة المنظمات الوطنية لمكافحة الأمية، وتعليم كافة المواطنين، لأن بدون تعليم جماهيري واسع، وتكوين االأطر الفنية والإدارية والمعلمين، من العسير التحكم بسرعة في قضايا التنمية الاقتصادية.

ولقد تأكدت هذه المبادئ في ميثاق الجزائر المنبثق عن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني الذي تم تنظيمه بالجزائر في شهر أفريل سنة 1964، والذي كان أكثر شمولية وعمقا للمبادئ والأبعاد السالفة الذكر، والذي نص على أن يكون التعليم الشامل للجميع من الأهداف الرئيسية والراهنة لأنه بدون محاربة للجهل في كل مناطق التراب الوطني، وعلى كل المستويات لا يمكن الحديث عن التنمية الوطنية الاقتصادية أو التحكم فيها.

وبهذا يعتبر ميثاق 1964 أول وثيقة تتحدد فيها الاستراتيجية العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي أكد ضمن بنوده انه إلى جانب تصفية الأمية، وتنمية التعليم الشامل يجب توجيه الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم العالي نحو الدراسات المرتبطة بحاجيات البلاد.**(بن عكي محمد آكلي، 1988، 11)**، وفي هذا إشارة إلى حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للثروة البشرية المؤهلة. للتخفيف من الثقل المخيف الموروث عن سياسة فرنسا التجهيلية والفراغ الذي تركته في ميدان التنظيم والتسيير لمختلف المؤسسات العمومية التي خربتها في سنة 1962، مما أدى إلى انتشار البطالة في القوى العاملة القادرة على العمل، وفي نفس الوقت فالبلاد كانت في

حاجة ماسة إلى اليد العاملة المؤهلة فنيا، والقادرة على الإنتاج التسيير. وعليه فقد تم إنشاء جامعات داخل المدن الجزائرية الرئيسة ، فبعد ان كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة ، افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة عام 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر.و جامعة العلوم و التكنولوجيا محمد بوضياف بوهران و جامعة عنابة. (**سمية زاحي، بتاريخ 2010/5/8،**

. (http://www.informatics.gov.sa/details.php?id=333

أطوار التعليم العالي غداة الاستقلال

لقد كان النظام البيداغوجي المتبع بالجامعة الجزائرية في تلك الفترة نظام موروث عن سياسة فرنسا التعليمية .وتميزت بتمسكها بمجموع الهياكل الوظيفية الموروثة عن العهد الاستعماري ، فكانت تميل لرضاها أكثر من الميل لتقديم الإطارات ذات المستوى العالي و الضرورية للتنمية الوطنية. (**Ministère de L' E ,S,R,S, ,1979 ,p .59**)، وكانت الجامعة آنذاك مقسمة إلى كليات وهي:

1 - كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

2 - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

3 - كليـــة الطـب.

4 - كلية العلوم الدقيقة.

وكانت هذه الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الدوائر، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة، كما أن النظام البيداغوجي كان مطابقا للنظام الفرنسي، ومراحله هي كما يلي:

- **مرحلة الليسانس**: تدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، التي تكون في مجموعها شهادة الليسانس.

- **مرحلة الدراسات المعمقة**: وتدوم سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة نسبيا لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

- **مرحلة شهادة الدكتوراه (الدرجة الثالثة)**: وتدوم سنتين على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

- **مرحلة شهادة دكتوراه دولة**: وقد تصل مدة تحضيرها إلى (05) خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي. (**بوفلجة غيات، 1992، 66**).

- عدد الطلبة .

صادف حاجة البلاد إلى الأطر مشكل الهياكل المؤسساتية التي تستوعب الكم الهائل من الطلبة سنويا، فالجزائر غداة الاستقلال كانت تملك جامعة واحدة هي "جامعة الجزائر" التي تأسست عام 1909 نتيجة تجميع المدارس العليا التي أسست في عهد الاحتلال وهي: المدرسة العليا للطب والصيدلة، ومدارس أخرى في الحقوق، العلوم والآداب التي أسست عام 1879 (**حسن رمعون، 1998، 56**).

ولقد كانت هذه الجامعة تضم خلال سنة 1960 ما يقارب 1317 طالب جزائري، و5931 طالب من جنسية أوروبية، وتتراوح نسبة الأوروبيين إلى الجزائريين بالجامعة في ذلك الفترة بين (3) ثلاث طلبة أوروبيين لكل طالب جزائري في تخصصي الحقوق والآداب، ونسبة (07) سبعة طلبة أوروبيين لكل طالب جزائري في كل من تخصصي العلوم والطب والصيدلة (**BOUKHOBZA.M.1989.58**) .وارتفع هذا العدد من 2725 طالب عام 1962 إلى 6883 طالب في العام الدراسي (1965- 1966)، كما ارتفع عدد المتخرجين خلال نفس السنوات من 93 طالب إلى 195 طالب. (**محمود بوسنة، 2001،ص. 11**).

ونظرا للعجز الكبير المسجل في مجال الموارد البشرية باستثناء الإمكانيات المادية والمالية المحدودة جدا، فقد التجأت القيادة السياسية إلى الاستعانة بالمستشارين الأجانب في إطار التعاون الفني بهدف تمكين الجزائريين من اكتساب القدرة على التحكم في زمام الأمور المتعلقة باستقلال البلاد وتطورها، بالرغم مما يترتب على هذا التعاون من استنزاف للعملة الصعبة، والتي تحتاج إليها البلاد في عمليات التنمية، هذا مع العلم إن الاستعانة كانت بـ: 7000 إطار أجنبي.

ثانيا: نشأة علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية.

لقد أنشأ معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر بموجب قرار مؤرخ في (رجب عام 1395 الموافق لـ 14 يوليو سنة 1975 .و في سنة 1979 أصبح علم الاجتماع فرع أو دائرة تابعة للعلوم الاجتماعية ، وذلك بموجب المرسوم 209/84 المؤرخ في 18 أوت 1984 **(جمال معتوق ، ص. 107)** .وعن علم الاجتماع فقد كانت الانطلاقة الفعلية لفرع علم الاجتماع كفرع مستقل في جامعة الجزائر جاءت سنة 1958 ؛ أي في نفس السنة التي تم فيها احداث فرع مماثل بفرنسا **(نفس المرجع ،ص.77).**

لكن بعد الاستقلال أصبح علم الاجتماع فرع يدرس بكلية الآداب و العلوم الانسانية ، وظلت المقررات الفرنسية في السوسيولوجيا تعالج آنذاك مشكلة الاستعمار على أنها انسانية ، وعلى أنها من وسائل نشر الحضارة البشرية ، وهو ما عبر عنه "ارمان كوفليه Armand Cuvillier" الذي مثلت مؤلفاته أحد مصادر هذه المقررات الأساسية **(نفس المرجع ،ص. 81)**

و ظلت مرحلة ما قبل الإصلاح الجامعي تتميز بغياب برنامج مضبوط و موحد بين جميع الأساتذة في تقديم المادة السوسيولوجية للطالب ؛حيث أشار الأستاذ عبد الرحمان بوزيدة "..أن المحتوى كان غير محدد و متغيرا حسب شخصية المدرس ، فقد كانت تغلب عليه النظريات الشمولية التي تتطلب الحفظ و الذاكرة **(نفس المرجع ص. 88).**

و تشير الدراسات أن علم الاجتماع و المشتغلين به جندوا خلال فترة الإصلاح للدفاع عن الأيديولوجية الاشتراكية؛ أي أيديولوجية الحزب الحاكم. و عليه فقد نجد أن علم الاجتماع تحول من علم أكاديمي ـ علمي إلى علم أيديولوجي ؛ أي أداة لضمان و بقاء و استمرارية النظام القائم، و انقسمت الساحة السوسيولوجية فأصبح هناك علم اجتماع ثوري تقدمي و هو العلم المتشبع بالأيديولوجية الماركسية ذات التوجه الاشتراكي ، و سمي كل الذين وقفوا في طريق المد الماركسي و أخذوا عن المعسكر الرأسمالي تكوينهم السوسيولوجي و مقارباتهم النظرية من السوسيولوجية الرأسمالية بالرجعيين و البرجوازيين ، وهذا التقسيم داخل الحقل السوسيولوجي عندنا كانت و لا تزال له أثار و انعكاسات جد سلبية على المسيرة السوسيولوجية ، و في هذه الفترة نجد أن الكتابات الماركسية و اللينينية قد اكتسحت رفوف المكتبات الجزائرية، كما أن محتوى و مضمون البرامج كلها كان يدور في حلقة ماركس ـ انجلزـ لينين و أتباعهم من اليساريين آنذاك.

كما صبغت الخطابات السياسية آنذاك بالتوجه الأيديولوجي بحيث قال وزير التعليم العالي السابق أثناء أثناء افتتاحه للمؤتمر الرابع و العشرين لعلم الاجتماع "..علم الاجتماع يجد نفسه مرغما على أن يكون في الصف الأول بين شعبه "؛ ومعنى هذا أن علم الاجتماع و المشتغلين به في الجزائر يجب أن يكونوا مجندين لخدمة المصالح العليا " الأيديولوجية الاشتراكية" ، ونفس الشيء ينطبق على الطلبة حيث كان الخطاب الرسمي ينظر إليهم بمثابة حماة الأيديولوجية الاشتراكية.

و لنجاح عملية التجنيد نجد حتى البرامج التعليمية و خاصة تلك المتعلقة بعلم الاجتماع قد وظفت لخدمة الخطاب الرسمي بحيث أصبح محتوى الدروس في علم الاجتماع كله خطاب أيدلوجيا يعمل على تمجيد الاشتراكية وتدنيس الرأسمالية و التوجه الإسلامي ، حيث أن كل التخصصات التي كانت موجودة في تلك المرحلة لم تأت عن طريق الصدفة أو أغراض علمية ، بل جاءت

لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية . فهكذا نجد ممثلا تخصص علم الاجتماع الريفيـ الحضري جاء تجاوبا مع الثورة الزراعية ، نفس الشيء بالنسبة لعلم الاجتماع الصناعي ، فقد جاء خدمة للثورة الصناعية ، التي أطلق عنانها النظام . وتعتبر أغلبية الدراسات و الأبحاث التي أنجزت في هاته الفترة **(نفس المرجع، ص ص،91-92).**

ثالثا : وضعية البحث العلمي غداة الاستقلال خلال عقد الستينات:

إن الاهتمام بالبحث العلمي إثر الاستقلال، وأثناء فترة الستينيات ظل محدودا بالمقارنة لاعتبارات عدة، منها ثقل الإرث الاستعماري المهيمن على مختلف العلوم في محتواها ومناهجها إضافة إلى ندرة الأطر الجزائرية المؤهلة في هذا المجال بالذات، وتواجد أولويات أخرى مرتبطة بتشكل كيان الدولة الناشئة ومؤسساتها. ويمكن القول أنه بعد الاستقلال بمدة معتبرة لم تكن هناك سياسة واضحة معلنة عن البحث العلمي. وكان الاستثمار مرتكزا على تكوين المكونين بالإضافة إلى المرافق المادية التي تمكن من التكفل بالأعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة، وتحقيق ديمقراطية التعليم.**(عزى عبد الرحمن، 1993،ص. 41)**.

ظلت عملية البحث العلمي مبعثرة، ومحتشمة في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي منذ 1962. ولم تمنح جامعة الجزائر الوحيدة آنذاك إلا 93 شهادة تخرج في سنة 1963. وكانت السياسة الجزائرية آنذاك منصبة على تكوين معلمي السلك الابتدائي والثانوي. كما كانت مراكز ومحطات البحث القليلة تعتمد في توجيهها كليا على فرنسا.**(س. كريم، ب.بلمير، 1996، ص.23)**.

في 11جوان 1963 وقع بروتوكول اتفاق بين الجزائر وفرنسا، تم من خلاله إنشاء "هيئة البحث العلمي" **(CRS)**. فكانت بذلك أول أشكال التعاون العلمي بين البلدين؛ حيث استمرت فرنسا في تكفلها بمراكز البحث العالمي التي أنشأتها في الجزائر إبان الاستعمار. ويتجسد ذلك في إدارتها لكل من"معهد الدراسات النووية"**(I E N)**، و"مركز بيار وماري كيري"، إضافة لتسييرها لوحدات أخرى مثل: "معهد باستور"، "معهد الدراسات الصحراوية"**(IRS)**. وكان يرأس هذه الهيئة مدير جزائري. ويضم مجلس الإدارة إضافة إلى ستة فرنسيين ستة جزائريين. بيد أن تسيير الميزانية كان موكولا للطرف الفرنسي.

(**Labidi Djamel, ،1992 ،27**).

ولقد تم إنشاء هيئة التعاون العلمي والتقني **(OCS)** والتي عوضت هيئة البحث العلمي **(CRC)** بتاريخ: 16 مارس 1968 وذلك من خلال بروتوكول تعاون بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، تم توقيعه من طرف السيد "أحمد طالب" وزير التربية الوطنية الذي يمثل الجهة الجزائرية وتمثلت مهام هذه الهيئة في: **(Idem ,pp . 46-47)**

1 - التطوير العلمي بمعهد الدراسات النووية، ومركز تمنراست.
2 - إبداء رأيها حول البرامج البحثية المقدمة من طرف جامعة الجزائر.
3 - تثمين التعاون والتبادل بين تنظيمات البحث العلمي للبلدين.

وفي هذا السياق لم تشهد القواعد العلمية تغيرا كبيرا منذ الاستقلال، ففي قطاع **(OCS)** هيئة التعاون العلمي والتقني، والجامعة لم ينشأ سوى مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية الاقتصادية والاجتماعية **(C.E.R.D.E.S)**، ومخبر الاقتصاد الإفريقي (جامعة العلوم الإنسانية والاقتصادية بالجزائر العاصمة)، ومعهد علم الأصوات **Phonétique** وعلم اللغات **Linguistique (IPL)** الذي كان من بين ما عني به قضية التعريب.

أما في قطاع الإنتاج والخدمات ظهرت آنذاك بعض المخابر والخلايا البحثية مثل **(L'EMAMA)** ومخبر البناء والأشغال العمومية **(LBTP)**، من خلال المخبر الوطني للطرقات والجسور ، كما عرف قطاع الدولة تطورا من خلال إنشاء مديريات جديدة منها على سبيل المثال لا الحصر المعهد الوطني للأبحاث الفلاحية **(L'INRA)**، والمعهد الوطني للدراسات والأبحاث الغابية **(CAREF)** ومعهد الصحة العمومية **(ISP)**. **(Idem,pp.54)**.

2: الهيئة العلمية خلال عقد الستينات.

إن كل هذه القواعد العلمية التي ذكرت سابقا، والتي تم إنشاؤها خلال عقد الستينات كانت تضم عددا من الباحثين الجزائريين منهم وأجانب، على اعتبار أن هيئة التعاون العلمي والتقني (OCS) كان يسيرها مجلس مكون من جزائريين وأجانب، وإذا أخذنا مقياس تطور الدول يكون بعدد علمائها، فإن عدد الباحثين العلميين الجزائريين خلال سنة (1968- 1969) لا يتعدى (114) باحثا، وعدد المهندسين (106) والحقيقة المؤكدة أن هؤلاء الباحثين لا يشتغلون في الإنتاج البحثي إلا في فترات وجيزة من السنة، وهم كموظفين في المديريات، أو أساتذة جامعيين أو أساتذة في هيئة التعاون العلمي والتقني وغير متحصلين في الحقيقة إلا على شهادات الدكتوراه من الدرجة الثالثة ، كما أن نسبة الباحثين الجزائريين بالنسبة للعدد الإجمالي للباحثين لا تصل إلى غاية

النصف، وذلك ما تبينه نسبة 48% **.(Idem ,pp.55-56)** وهي نسبة غير كافية لجعل البحث يخدم البلاد، فتؤثر بذلك التوجهات الأيديولوجية على سير البحث، خاصة أن النسبة العالية في مؤسسات البحث -من الطاقة العلمية- يغلب عليها الطابع الأجنبي الغربي.

وعموما يمكن القول بأن قطاع البحث العلمي في الجزائر إلى غاية نهاية المخطط الثلاثي(1967-1969) لم يشهد تغيرا واضحا في مجال البحث، سواء من حيث التخطيط أو التسيير، أو حتى التنفيذ، وهذا طبعا لأن معظم وحدات البحث كانت تابعة للطرف الفرنسي والتي تعود خدمة هذه الأبحاث لهذا الأخير، بل أن مجمل هذه الأبحاث ليست له أية علاقة مع واقعنا المعاش.

رابعا: تحليل مدى انعكاس تبعية الجامعة و منظمات البحث الجزائرية للنموذج الموروث من المستعمر الفرنسي: طيلة السنوات الأولى من الاستقلال، كان النظام التربوي الموروث من قبل المستعمر لا يتماشى وطموحات الدولة الجزائرية التي كانت تطمح إلى تكوين أطر جزائرية مهمتها الأولى دفع عجلة التنمية كما دعت إليها السلطة السياسية، لذلك كان لابد من إعادة النظر في هذا النظام بشكل يتماشى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تشير الدراسات أن علم الاجتماع و المشتغلين به جندوا خلال فترة الإصلاح للدفاع عن الأيديولوجية الاشتراكية؛ أي أيديولوجية الحزب الحاكم. و عليه فقد نجد أن علم الاجتماع تحول من علم أكاديمي ـ علمي إلى علم أيديولوجي ؛ أي أداة لضمان و بقاء و استمرارية النظام القائم، و انقسمت الساحة السوسيولوجية فأصبح هناك علم اجتماع ثوري تقدمي و هو العلم المتشبع بالأيديولوجية الماركسية ذات التوجه الاشتراكي ، و سمي كل الذين وقفوا في طريق المد الماركسي و أخذوا عن المعسكر الرأسمالي تكوينهم السوسيولوجي و مقارباتهم النظرية من السوسيولوجية الرأسمالية بالرجعيين و البرجوازيين ، وهذا التقسيم داخل الحقل السوسيولوجي عندنا كانت و لا تزال له أثار و انعكاسات جد سلبية على المسيرة السوسيولوجية ، و في هذه الفترة نجد أن الكتابات الماركسية و اللينينية قد اكتسحت رفوف المكتبات الجزائرية، كما أن محتوى و مضمون البرامج كلها كان يدور في حلقة ماركس ـ انجلزـ لينين و أتباعهم من اليساريين آنذاك. كما صبغت الخطابات السياسية آنذاك بالتوجه الأيديولوجي حيث كانت تنظر إلى الطلبة بمثابة حماة الأيديولوجية الاشتراكية. و لنجاح عملية التجنيد نجد حتى البرامج التعليمية و خاصة تلك المتعلقة بعلم الاجتماع ،وكذلك التخصصات التي كانت موجودة في تلك المرحلة لم تأت عن طريق الصدفة أو أغراض علمية . وكذلك قد وظفت لخدمة الخطاب الرسمي.

أما على مستوى البحث العلمي فكان يسوده عدم التنظيم . لا قوانين واضحة، ولا آليات فاعلة في توجيه واستثمار المبادرات العلمية، وتوحيدها ضمن إطار مقنن ومنظم. يسمح للمنتجات والإبداعات العلمية بالتطبيق والتطور في الميدان وفقا لتوجيهات الدولة، وطموحاتها الكبرى في ربح الرهانات العلمية والتكنولوجية. والجزائر في السنوات الأولى للاستقلال كانت تحت ضغط اتفاقيات ايفيان من جهة ورغبتها في تحقيق استقلالها الكامل من جهة أخرى، لذلك فقد مالت إلى حلول نصفية في تعاملها مع مشكلات إدارة هيئات البحث العلمي والتقني. ومنه يمكن اعتبار سنوات (1962- 1963)، سنوات جد عصيبة بالنسبة لها والهدف للسلطة فيها كان من أجل إعادة تشغيل ما تبقى من القاعدة الاقتصادية. **(LABIDI DJAMEL ،OP.Cit ،p.28)** .